المجلد :(09)، العدد (02)
سبتمبر –2022–، ص ص(30–50)

المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية

ISSN: 2353-0405 /E-ISSN: 2600-7037

التمويل المصغر في الجزائر كآلية لاحتواء الفقر والبطالة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"

Microfinance in Algeria as a mechanism to contain poverty and unemployment, Case study of the National Agency for Microcredit Management "ANGEM"

–**أميرة بلقاسمي***،جامعة الجزائر3 (الجزائر)، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، belkacemi.amira@univ–alger3.dz

تاريخ الإرسال:2022/08/15 تاريخ القبول: 2022/09/16 تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة التمويل المصغر في الجزائر ودوره في محاربة الفقر والبطالة، وقد تمت دراسة هذه التجربة من خلال "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" ، من الفترة الممتدة من سنة 2004 الى غاية 30 سبتمبر 2021، وذلك بإتباع منهج دراسة حالة، وقد توصلنا الى ان الوكالة ساهمت في التقليل من الفقر والبطالة من خلال منحها لقروض مصغرة للفقراء الغرض منها خلق نشاطات اقتصادية مدرة للدخل، كما عملت على تحقيق الادماج الاقتصادي للفئات المهمشة على غرار النساء الماكثات بالبيت والمحبوسين المفرج عنهم وغيرهم، بالإضافة الى سعيها لخلق المساواة بين طبقات المجتمع والعدل في توزيع الثروة حيث أن اغلبية المستفيدين من القروض المصغرة ذو مستويات تعليمية متدنية.

الكلمات المفتاحية: الفقر؛ البطالة؛ التمويل المصغر؛ القرض المصغر؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تصنيفJEL: A13، G21، I32، J64.

Abstract :

This study aims to shed light on the experience of microfinance in Algeria and its role in the fight against poverty and unemployment, this experience was studied through the National Agency for Microcredit Management, from 2004 to September 30, 2021, following a case study approach, we concluded that the Agency has contributed to the reduction of poverty and unemployment by granting microcredits to the poor in order to create income-generating economic activities. It has also worked towards the economic integration of marginalized groups such as housewives, released prisoners and others, in addition to its concern for creating a society of class equality and equitable distribution of wealth, as the majority of microcredit beneficiaries have a low level of education.

Keywords: *poverty, unemployment, microfinance, microcredit, the national agency for microcredit management.*

JEL Classification Codes : A13, G21, I32, J64.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تعد ظاهرتي الفقر والبطالة من بين أهم المعوقات والمشاكل التي تسعى دول العالم بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة على التقليل من حدة انتشارها ومحاربتها، وهذا لما لها من آثار سلبية خطيرة على الفرد والمجتمع.

يأتي هنا التمويل المصغر كآلية لاحتواء هاتين الظاهرتين، وذلك من خلال مجموعة من الخدمات المالية التي يوفرها للأفراد ذوي الدخل الضعيف وأصحاب المشاريع المصغرة المقصيين من النظام المالي الرسمي.

والجزائر كغيرها من الدول، وفي إطار مساعيها لمحاربة الفقر والبطالة عملت على تبني مجموعة من الآليات والهياكل في صناعة التمويل المصغر ولعل من أهمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي تسعى من خلالها لتحقيق الادماج الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

الاشكالية

على ضوء ما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتمويل المصغر من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، في أن يساهم في مكافحة الفقر والبطالة؟

التساؤلات الفرعية

يندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية ندرجها كما يلي:

- هل توجد علاقة بين كل من ظاهرة الفقر والبطالة؟
- ماهي الهيئات والهياكل المعتمدة في صناعة التمويل المصغر في الجزائر؟
- فيما يتمثل دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؟

الفرضيات

- هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة وهما ظاهرتان مرتبطتان ببعضهما البعض؛
- تتمثل الهيئات المعتمدة في صناعة التمويل المصغر ف31ي الجزائر في الهيئات الحكومية؛

- تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على توفير مختلف الخدمات المالية بما فيها القرض المصغر والادخار المصغر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على كل من ظاهرة الفقر والبطالة وأهمية محاربتهما لما يسببان من مشاكل اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وعلى الدور الذي يلعبه التمويل المصغر في تخفيف وتقليل حدة هاتين الظاهرتين.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على ظاهرتي الفقر والبطالة، أسباب انتشارهما والعلاقة التي توجد بينهما؛
- محاولة التأكيد على الدور المتنامي للتمويل المصغر، مع ابراز مختلف الآليات والهياكل المعتمدة في صناعة التمويل المصغر في الجزائر؛
- عرض تجربة "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "كإحدى الآليات التي تعمل على محاربة الهشاشة البطالة والفقر في الجزائر.

منهج الدراسة

اعتمدنا في الدراسة النظرية على المنهج الوصفي لتقديم وعرض الإطار المفاهيمي، وفي الدراسة التطبيقية على منهج دراسة حالة لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من 22 جانفي 2004 الى 30 سبتمبر 2021.

الدراسات السابقة

- دراسة بلماحي فاطمة الزهراء ولبيق محمد بشير (2020)، وهو عبارة عن مقال بعنوان التمويل المصغر كآلية لاستحداث وتدعيم المشاريع المصغرة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19،

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يتوجب على مؤسسات التمويل المصغر القيام به للتعاطي والتكيف مع أزمة الوباء التي نتج عنها آثار سلبية مست الاقتصاد ككل، وأثرت بصفة مباشرة على الطبقة الفقيرة في الجزائر، وتمثلت العينة في كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة، وفقا للمنهج التحليلي الوصفي، وكان من ابرز نتائجها بأن التخفيف من حدة الفقر في ظل جائحة كوفيد 19 في الجزائر يرتبط بمدى دعم وتفعيل مؤسسات التمويل المصغر على أرض الواقع، وبأن تقديم مؤسسات التمويل المصغر لخدمات غير مالية وإعادة جدولة الديون المتعثرة السداد يسمح باسترجاع المشروعات المصغرة التي على وشك الإفلاس ما يؤدي الى امتصاص البطالة والفقر الذي تسبب بهما الحجر الصحي في ظل أزمة جائحة كوفيد 19.

- دراسة خالد بن جلول وجمال سالمي (2019)، وهو عبارة عن مقال بعنوان التمويل المصغر كآلية فعالة لتقليل من الفقر في الدول العربية، دراسة تشخيصية لعينة من الدول العربية مصر، الجزائر، السودان، وتهدف هذه الدراسة الى البحث عن مدى إمكانية صناعة التمويل المصغر في التقليل من أعداد الفقراء وذلك بتسليط الضوء على واقع تجارب التمويل المصغر في مكافحة الفقر، وتمثلت العينة في ثلاث دول عربية وهي مصر، الجزائر والسودان، وفقا لمنهج دراسة حالة ، وكان من أبرز نتائجها: للتمويل المصغر أهمية بالغة حيث يعتبر بديل لسياسات المنح والمعونات الاجتماعية التي لم تعالج مشكلة الفقر المتزايدة، وعلى الرغم من وجود العديد من مؤسسات التمويل المصغر في الدول العربية المدروسة إلا أن آلية تسيير هذه المؤسسات وحداثتها وطرق تعاملها مع الفقراء جعلتها غير قادرة على تحقيق أهدافها وغايتها.

1. مفاهيم عامة عن الفقر والبطالة

نسعى من خلال هذا المحور الى تعريف كل من ظاهرتي الفقر والبطالة، مع ابراز اسباب ظهور وتفشي كل منهما، بالإضافة الى ذكر العلاقة التي توجد بينهما.

1.1. ظاهرة الفقر

1.1.1. تعريف الفقر

هناك عدة تعاريف لظاهرة الفقر ولعل أهمها:

التعريف الأول: "يعرف الفقر على أنه الحرمان الفسيولوجي والاجتماعي فالأول يتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والمسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالائتمان، الأرض، البنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة(المشتركة) إضافة إلى عدم تمكن الفقراء من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية" (قورين ، 2014، صفحة 17).

التعريف الثاني: "الفقر هو الذي يظهر حينما لا يصل شيء معين– معرف ومحدد –إلى مستوى يعتبر الأدنى المقبول من ذلك الشيء" (كركوش، 2019، صفحة 77).

التعريف الثالث: "إن الفقر هو مرادف للحرمان، فهو نتيجة نقص معروف في مواجهة الاحتياجات التي يمكن تحديدها، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بالفئة التي تجد صعوبات للاندماج في النظام الاجتماعي والاقتصادي وذلك لأي سبب كان" (Smahi, 2010, p. 17).

وعليه يمكن تعريف الفقر بأنه مصطلح يعبر عن أوضاع وظروف معيشية صعبة لأفراد يعانون من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي وليس بمقدورهم الوصول لأدنى متطلبات الحياة على غرار الغذاء، السكن، التعليم، العلاج والخدمات المالية.

2.1.1. أنواع الفقر

هناك العديد من أنواع الفقر ولعل أهمها وأكثرها تداولها هي التالي:

- الفقر المطلق: ونعني به عدم قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الأساسية من غذاء، ملبس ومسكن...، حيث يتم تحديد خط يشير إلى مستوى الأدنى للاستهلاك لدى الفرد، والأفراد التي تقع تحت هذا الخط يعتبرون فقراء بشكل مطلق (Smahi, 2010, p. 28)
- الفقر النسبي: ونعني به عدم قدرة الفرد على تلبية والوصول إلى الاحتياجات التي تعتبر عادية عند الغالبية العظمى من الأفراد في نفس المجتمع، حيث يتم توزيع الدخل في مجتمع ما ليتم تحديد بعد ذلك نسبة معينة من الأفراد الذين يقل دخلهم عن الغالبية في المجتمع ليتم اعتبارهم فقراء بشكل نسبي (Smahi, 2010, p. 29).

- الفقر المدقع: ونعني به عدم قدرة الفرد على إشباع الاحتياجات الغذائية الضرورية والمقدرة ب 2200 حريرة في اليوم وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع (عريس وبابا، 2014، صفحة 276).

3.1.1.أسباب تفشي ظاهرة الفقر

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفقر يمكن ذكر أهمها (قورين ، 2014، صفحة 18):

- التوزيع الجغرافي لبعض البلدان حيث أن هذه الأخيرة قد تقع في رقعة جغرافية تمتاز بنقص ومحدودية الموارد وهذا ما يؤثر على المستوى المعيشي للفرد في تلك البلدان.
- الحروب التي تعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفقر لما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي، الموارد المتاحة، الاستقرار الاجتماعي...الخ.
- عدم وجود استغلال عقلاني ورشيد للموارد الطبيعية المتاحة.
- عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية والسياسات الرامية لمكافحة الفقر.
- التهميش الاقتصادي الاجتماعي للأفراد وعدم المساواة والعدل في توزيع الدخل.

2.1. ظاهرة البطالة

1.2.1. تعريف البطالة

هناك مجموعة من التعاريف نذكر اهمها:

التعريف الأول: "هي حالة الفرد العاطل عن العمل والقادر عليه والراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى" (حاشي ، 2017، صفحة 127).

التعريف الثاني:" هو فائض عرض العمل عن الطلب وهذا عند مستوى أجر معين يسمى بالأجر المقبول وهو عبارة عن معدل أجور يكون عنده الأشخاص موافقين على العمل". (بن جلول وبعلي، 2019)

التعريف الثالث:" البطالة هي الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و5 سنة الراغبين في العمل وفق الأجر السائد ويبحثون عنه". (بن جلول وبعلي، 2019، صفحة 19)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البطالة على أنها مرادف لعدم العمل فهو مصطلح يعبر عن الأفراد الذين ينتمون لفئة عمرية معينة، تتوفر فيهم القدرة على العمل والباحثين عليه بشكل دائم عند مستوى أجر مقبول ولكن دون فائدة.

2.2.1. أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة، ولعل أهمها (بن جلول وبعلي، 2019، صفحة 19):

- البطالة الإجبارية (السافرة): هي عدم وجود عمل رغم توفر الرغبة والقدرة على العمل والجدية في البحث عليه.
- البطالة المقنعة (المستترة): ونعني بهذا النوع من البطالة هو وجود فائض في العمال مقارنة بالحاجة الفعلية لليد العاملة فالعمال في هذه الحالة وجودهم من عدمه لا يؤثر لا على حجم الإنتاج ولا على نوعية الخدمة وبالتالي يمكن الاستغناء عنهم.
- البطالة الموسمية: ونقصد بهذا النوع من البطالة بالأفراد التي تعمل لمواسم أو لفترات معينة من السنة دون غيرها، وذلك راجع لطبيعة النشاط الممارس كما يشمل هذا النوع من البطالة الأفراد العاملين لساعات اقل من ساعات العمل القانونية.

3.2.1.أسباب ظهور البطالة

هناك عدة أسباب للبطالة نذكر منها (حاشي ، 2017، صفحة 127):

- زيادة عدد السكان حيث تتميز هذه الحالة بكون هناك عدد فرص العمل قليلة يقابلها عدد كبير من السكان وهذا ما يؤدي لحدوث فائض عرض العمل عن الطلب.
- التطور التكنولوجي حيث أضحت العديد من الدول خاصة المتقدمة منها تعتمد على الآلات وتستغني عن العمال وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.
- عدم تنسيق بين سياسة التعليم والجهات المسؤولة عنها ومتطلبات سوق العمل بمعنى عدم وجود دراسة لحاجات سوق العمل، والتي من المفروض أن يتم على أساسها فتح مقاعد وتخصصات جامعية تكون مطابقة وموافقة لهذه الحاجات وذلك تفاديا للفائض الموجود من الخريجين البطالين.

3.1. العلاقة بين الفقر والبطالة

هناك العديد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة قوية بين البطالة والفقر حيث تم اعتبار البطالة من أحد المكونات الأساسية لتفشي الفقر في المجتمعات، كون أن البطالة تؤدي إلى انخفاض الدخل أو انعدامه وبالتالي زيادة حدة الفقر، ويجدر الإشارة إلى هناك مدرستين قامت بتحديد ودراسة العلاقة بين البطالة والفقر والمتمثلتان في كل من المدرسة المادية (النظرية الكلاسيكية) والمدرسة المثالية (بن جلول وبعلي، 2019، صفحة 21).

فبالنسبة **للمدرسة المادية** (النظرية الكلاسيكية) فقد أكدت على العلاقة الوطيدة بين البطالة والفقر من خلال كارل ماركس، الذي يرى بأن ارتفاع عدد البطالين سيؤدي بالضرورة إلى عدم ارتفاع معدل الأجر وبقائها في الحد الأدنى وهو المستوى الذي يضمن حياة كريمة (خط الفقر)، إلا أن هذا الأمر سيعمل على زيادة الطلب على العمل وذلك من خلال زيادة الاستثمارات (يد عاملة كثيرة بدخل منخفض) وبالتالي تنخفض البطالة، وتنخفض معدلات الفقر. أما بالنسبة **لآدم سميث** فقط رجح العلاقة بين الفقر والبطالة إلى نظرية الجر التي تعتمد على العرض والطلب على العمل حيث كلما ارتفع الطلب على العمل وقابله ثبات في العرض فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في معدل الأجور وبالتالي تحسن المستوى المعيشي والتعليمي... وانخفاض معدلات الفقر (بن جلول وبعلي، 2019، صفحة 21).

أما بالنسبة **للمدرسة المثالية** فترى هذه المدرسة أن معالجة مشكلة الفقر ترجع بالدرجة الأولى إلى معالجة أسباب البطالة، كالتركيز على الاستثمارات التي تستخدم الأيدي العاملة بكثافة، معالجة مشكل نقص فرص العمل أمام الشباب والخريجين من الجامعة ...الخ (بن جلول وبعلي، 2019، صفحة 21).

2. واقع التمويل المصغر في الجزائر.

من خلال هذا المحور سنحاول التطرق الى التمويل المصغر بصفة عامة، والى أهم الهيئات والهياكل المعتمدة في صناعة التمويل المصغر في الجزائر بصفة خاصة.

1.2. تعريف التمويل المصغر

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: "عرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التمويل متناهي الصغر بأنه "الحصول على تمويل للمشروعات المصغرة، التي يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن" (بعزيز ومخلوفي ، 2018، صفحة 239).

التعريف الثاني: هو "تقديم حزمة أو تشكيلة من الخدمات المالية للفئات من الفقراء الناشطين اقتصاديا الذين يعملون لحسابهم الخاص، ويملكون أعمالا أو أنشطة يديرونها بأنفسهم، وتم تأسيسها في أغلب الأحيان من مواردهم الذاتية، وتتضمن هذه الحزمة الخدمات المالية الآتية: القروض، الادخار، التأمين، التحويلات، وسداد فواتير الخدمات" (بعزيز ومخلوفي ، 2018، صفحة 240).

وعليه يمكن تعريف التمويل المصغر والذي يطلق عليه التمويل الأصغر أو التمويل المتناهي الصغر، أنه عبارة عن تقديم خدمات مالية للأفراد ذوي الدخل المنخفض، ولأصحاب المشاريع ذات الحجم الصغير والذين لا يستطيعون اللجوء للمؤسسات المالية الرسمية، وتتمثل هذه الخدمات المالية في الإقراض، الإيداع، الادخار، التأمين والتحويلات.

2.2. منتجات التمويل المصغر

هي خدمات مالية مشابهة للخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، إلا أنه يتم تصميمها بما يلائم ويتناسب مع احتياجات وظروف الأفراد الفقراء محدودي الدخل، وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي (قسول ، 2016، صفحة من 12 الى 18):

1.2.2. القروض الصغرى: هي عبارة عن قروض صغيرة الحجم تقدم لمحدودي الدخل والفقراء الحاملين للمشاريع صغيرة للدخل ولا يستطيعون اللجوء للبنوك نظرا لصغر مبالغ هذه القروض، وعدم امتلاكهم لضمانات.

2.2.2. الادخار المصغر: تقوم البنوك والمؤسسات المالية الرسمية بتوفير خدمة الإيداع لفئة معينة من الناس مستبعدين بذلك طبقة الفقراء ومحدودي الدخل وذلك ظنا منهم بأن هذه الفئة لا تقوم بالادخار لعدم وجود ما يذخرونه، إلا أن الدراسات والأبحاث أثبتت عكس ذلك حيث أن هؤلاء الأفراد يقومون بممارسات ادخارية وبأشكال مختلفة، مثل تربية الحيوانات ليتم بيعها عند الضرورة.

3.2.2. التأمين المصغر: يتعرض محدودي الدخل والفقراء وأصحاب المشاريع المصغرة للعديد من المخاطر كالسرقة، الحوادث، المرض...، وغيرها. لذا يجب توفير خدمة التأمين لهذه الفئة من المجتمع، ويشمل التأمين المصغر التامين الصحي، التأمين على الممتلكات والتأمين الزراعي والمواشي.

4.2.2. التحويلات المالية: تتمثل هذه الخدمة في تحويل أموال المهاجرين الفقراء وذوي الدخل الى أهاليهم، إلا أن هذه الخدمة تشهد نوعا من الصعوبات بسبب التنظيمات والتشريعات المحلية (مشكلة تبييض الأموال).

3.2. التمويل المصغر في الجزائر

هناك العديد من الهيئات والجهات التي تعمل على توفير خدمات التمويل المصغر في الجزائر، على غرار الجمعيات، التعاونيات، البنوك، البرامج الحكومية... إلخ، وفيما يلي أهم المقدمين للتمويل المصغر في الجزائر:

1.3.2. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت سنة 2004، بموجب المرسوم التنفيذي رقم14/04 وهي إحدى أدوات الحكومة التي تعمل على مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تقديم قروض مصغرة لفئة الأشخاص الفقراء وأصحاب المشاريع المصغرة المقصيين من النظام المالي الرسمي (صالحي ، 2019، صفحة 136)؛

2.3.2. **صندوق الزكاة:** هي مؤسسة دينية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تقوم بجمع أموال الزكاة، ليتم صرف جزء منها على العائلات الفقيرة والمحتاجة والجزء الآخر يخصص للاستثمار لصالح الفقراء من خلال الاعتماد على طريقة القرض الحسن (صالحي ، 2019، صفحة 138).

3.3.2. **صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:** وهو أداة من أدوات الحكومة، التي تسمح للمؤسسات المالية باسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المستفيد من القرض المصغر من تسديد التزاماته (صالحي ، 2019، صفحة 138).

4.3.2. **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:** وهي مؤسسة تهدف الى ضمان وحماية الممتلكات والأشخاص في الريف وكل الأنشطة المتعلقة بالفلاحة (تأمين فلاحي ، ضمان اجتماعي فلاحي ... الخ)، وهي مؤسسة تعاونية حيث لا تسعى لتحقيق الأرباح (أمر رقم 72- 64 يتضمن أحداث التعاون الفلاحي، 1972، صفحة 1593).

6.4.2.جمعية تويزة: وهي جمعية تأسست سنة 1989، تعمل بالتعاون مع السلطات الجزائرية على منح قروض صغرى للتجار المسجلين رسميا والمزارعين (مطاي وآخرون ، 2018، صفحة 135).

3. دراسة حالة "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر".

سنحاول في هذا المحور إجراء دراسة عن دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومدى مساهمتها في التقليل من ظاهرتي الفقر والبطالة.

1.3. تعريف الوكالة

تم إنشاء وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المعدل (www.angem.dz).

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتحديد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتحقيق الادماج الاجتماعي والاقتصادي (www.angem.dz).

2.3. الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

تتمثل الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة فيما يلي (www.angem.dz):

- إعفاء كلي من الضريبة الجزافية الفردية لمدة 03 سنوات؛
- إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة 03 سنوات؛
- إعفاء من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية؛
- إعفاء من جميع حقوق تسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون؛
- تخفيض من الضريبة الجزافية الفردية خلال فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي.

3.3. حصيلة الخدمات المالية المقدمة من طرف الوكالة

1.3.3.صيغ التمويل

الجدول رقم 01: صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة

نوع التمويل	قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
تمويل أحادي	لا تتجاوز 100 000 دج	كل الاصناف (شراء مواد اولية)	% 0	/	% 100	/
	لا تتجاوز 250 000 دج	كل الاصناف (شراء مواد اولية) على مستوى ولايات الجنوب	% 0	/	% 100	/
تمويل ثلاثي	لا تتجاوز 1 000 000	كل الاصناف	% 1	%70	% 29	/

المصدر : www.angem.dz بتاريخ 2022/01/26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الوكالة تقترح نوعين من صيغ التمويل وهما التمويل الأحادي والذي من الملاحظ أنه تمويل لشراء المواد الاولية يهدف لتمويل دورة الاستغلال حيث يلجئ لهذا النوع من التمويل النساء الماكثات في البيت والأشخاص الذين تتوفر لديهم المعدات والأدوات من قبل، أما التمويل الثلاثي فهو تمويل موجه لشراء الآلات والعتاد الصغير بهدف خلق نشاطات ومؤسسات مصغرة، حيث يلجئ لهذا النوع من التمويل الأشخاص الحاملين للفكر المقاولاتي.

من الملاحظ أن الوكالة في صيغة التمويل الأحادي، قد قامت بوضع تحفيزات للسكان والأهالي المتواجدة بالجنوب، وذلك من خلال منحهم مبلغ أكبر مقارنة بالمبلغ الممنوح للمناطق الأخرى، وهذا ما يدل على أن الوكالة تبدي اهتماما وتسعى لفك العزلة والتهميش عن مواطني هذه المناطق وتحسين مستواهم المعيشي.

ومن الملاحظ كذلك أن المساهمة الشخصية للمقاول منعدمة فيما يخص التمويل الأحادي، أما عن التمويل الثلاثي فهي جد ضئيلة 1%، وهذا يدل ما على أن الوكالة تسعى لتمكين المستفيدين اقتصاديا من خلال إزاحة كل المعوقات المالية التي قد تواجههم لخلق نشاطاتهم المصغرة.

2.3.3. توزيع القروض حسب الجنس

الجدول رقم 02: توزيع القروض حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)

نساء	603561	63,58%
رجال	346383	36,46%
المجموع	949944	100,00%

المصدر : www.angem.dz بتاريخ 2022/01/26

يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس، أن فئة النساء استحوذت على النسبة الأكبر من القروض مقارنة بفئة الرجال، وذلك بنسبة 63,54 % للنساء مقابل 36,46% للرجال، وهذا يدل بأن الوكالة من خلال خدمة القرض المصغر تستهدف فئة النساء والتي أغلبهن نساء ماكثات في البيت، وهذا ما يعكس عمق الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء.

3.3.3. توزيع القروض حسب نمط التمويل

الجدول رقم 03: توزيع القروض حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة
عدد السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية	856 589	% 90 ,17
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	93 335	% 9,83
المجموع	949 944	% 100

المصدر : www.angem.dz بتاريخ 2022/01/26

من خلال البيانات المعطاة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 30 سبتمبر 2021 بلغ 944 949 قرض مصغر، حيث تم منح 589 856 قرضا بدون فوائد لشراء مواد أولية أي ما يعادل نسبة 90,17%، مقابل 355 93 قرضا بدون فوائد لإنشاء مشروع والذي يعادل نسبة 9,83% من اجمالي القروض الممنوحة.

يمكن تفسير الفرق الشاسع بين الصيغتين في أن غالبية المستفيدين من القروض المصغرة هم النساء الماكثات في البيت، وبالتالي هم بحاجة للقروض لشراء مواد أولية ومزاولة نشاطهم في البيت أكثر من هم بحاجة للقروض الموجهة لإنشاء مشروع، وكذلك أيضا لكون القروض الموجهة لشراء المواد الأولية يمكن للمقترض أن يستفيد منها لأكثر من مرة بشرط تسديد القرض السابق.

4.3.3. توزيع القروض حسب القطاع النشاط

الجدول رقم 04: توزيع القروض حسب القطاع النشاط

القطاع	عدد القروض الممنوحة	النسبة
الفلاحة	128 431	% 13,52
الصناعة الصغيرة	376 935	% 39,68
البناء والأشغال العمومية	83 392	% 8,78
الخدمات	187 997	% 19,79
الصناعة التقليدية	167 008	% 17,58
تجارة	5 221	% 0,55
الصيد البحري	960	% 0,10
المجموع	949 944	% 100

المصدر : www.angem.dz بتاريخ 2022/01/26

يوضح الجدول أعلاه توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط، حيث يأتي قطاع الصناعة الصغيرة في المرتبة الأولى بنسبة 39,68% كون أن هذا النوع من القطاعات يحتاج لرؤوس أموال متواضعة ويتمتع بالقدرة على التكيف مع ظروف السوق سواء من حيث كمية الانتاج أو نوعيته ويعتبر من القطاعات المغذية للصناعات الكبيرة وهذا ما يضمن استمرارية هذا النوع من المؤسسات المصغرة على المدى الطويل وهذا من جهة ومن جهة أخرى يتميز بتشغيل أعداد معتبرة من اليد العاملة وبالتالي امتصاص جزء من البطالة وهذا ما تسعى إليه الوكالة، ليأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات الذي يتميز بسهولة الاستثمار فيه نظرا لكون لا يوجد اجراءات انتاج ومعالجة بالإضافة الى أنه يتطلب رؤوس اموال ضئيلة، أما قطاع الصناعات التقليدية فهو بنسبة 19,79% ويفسر ذلك كون أن هذا النوع من القطاعات يستهوي فئة النساء الماكثات في البيت والتي تعتبر الفئة الطاغية من حيث الجنس، وهذا ما يفسر تمركز الصناعات التقليدية في المرتبة الثالثة، ليأتي بعد ذلك قطاع الفلاحة وذلك بنسبة ضئيلة نوعا ما 13,52% ويفسر ذلك بوجود بنوك مختصة في هذا النوع من النشاطات تعمل على تقديم

قروض مدعمة (قرض رفيق..)، في حين القروض الممنوحة لكل من قطاع البناء والأشغال العمومية، تجارة والصيد البحري فهي ضئيلة جدا وهذا يعود لكون الاستثمار في هكذا نوع من القطاعات يتطلب رؤوس اموال ضخمة وهذا ما لا يتوافق مع قيمة القروض المقدمة من قبل الوكالة.

وعلى العموم فإن توزيع القروض على حسب قطاع النشاط، يعتبر توزيع يتوافق مع قيمة وحجم القروض الممنوحة من طرف الوكالة.

5.3.3. توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الجدول 05: توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
سنة18-29	338836	%35,67
سنة 19-30	296977	%31,28
سنة49-40	175938	%18,52
سنة59-50	99270	%10,45
سنة60 فما فوق	38529	%4,10
المجموع	949 944	%100,00

المصدر : www.angem.dz بتاريخ 2022/01/26

يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية، أن الفئات العمرية الأكثر استهدافا من طرف الوكالة هي الفئة العمرية من 18 الى 29 سنة بنسبة 35,67% و الفئة من 30 الى 39 سنة بنسبة 31,26% وهذا يعود لما تمتاز به هاتين الفئتين من القدرة على العطاء وتنامي روح المقاولاتية لديهم، ونلاحظ أنه كلما كانت الشريحة العمرية أكبر كلما قل حصولها على القروض، وهذا التوزيع يدل على أن الوكالة تعمل على محاربة التهميش الوظيفي الذي يعاني منه الشباب من خلال إعطاء فرصة للشباب بإطلاق مؤسساتهم وبالتالي امتصاص أكبر للبطالة بحكم أن الشباب هم الشريحة الأكبر في المجتمع الجزائري.

6.3.3. توزيع القروض حسب المستوى التعليمي

الجدول 06: توزيع القروض حسب المستوى التعليمي

مستوى التعليم	العدد	النسبة
دون المستوى	145 896	% 15,37
متعلم	14 103	% 1,48
ابتدائي	141 019	% 14,84
متوسط	474 534	% 49,95
ثانوي	135 899	% 14,31
جامعي	38 493	% 4,05
المجموع	949 944	% 100

المصدر : www.angem.dz بتاريخ 2022/01/26

يوضح الجدول أعلاه ان المستوى التعليمي لغالبية المتحصلين على القروض هو مستوى المتوسط وذلك بنسبة 49,95%، يليه بعد ذلك دون المستوى، الابتدائي والثانوي بنسب متقاربة مع بعضها البعض 15,37%، 14,84% و 14,31% على الترتيب، في حين تم تسجيل اقبال ضعيف للحاصلين، على مستوى الجامعي بنسبة 4,05% والحاصلين على مستوى المتعلم بنسبة 1,48%.

ويمكن تفسير هذا التوزيع بأن الوكالة لا تركز في منحها للقروض بناء على المستوى التعليمي، وإنما تركز اهتماماتها على العمالة الغير ماهرة (الاشخاص ذو مستوى متوسط او أقل وغير مدربين)، وهذا ما يؤكد بأن الوكالة تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية وتعظيم المصلحة والمنفعة العاملة للمجتمع من خلال محاولة تحقيق العدل في توزيع العمالة على المستوى القومي، وهذا ما يؤدي الى الحد من الفقر والتهميش.

7.3.3. توزيع القروض حسب الفئات الخاصة

الجدول 07: توزيع القروض حسب الفئات الخاصة

الفئات	الجنس / العدد		
	نساء	رجال	المجموع
الأشخاص ذوي الإعاقة	610	1 071	1 681
المحبوسين المفرج عنهم	67	1 858	1 925
ضحايا المأساة الوطنية	174	228	402

المرشحين للهجرة غير الشرعية	4	86	95
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا	61	2	63
المهاجرين غير الشرعيين العائدين	1	769	720
المجموع	922	4 014	4 936

المصدر : www.angem.dz بتاريخ 2022/01/26

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتبين بأن حتى الفئات الخاصة استفادت من القروض المصغرة من طرف الوكالة، حيث تمثل هذه الفئات في كل من ذوي الاعاقة، المحبوسين المفرج عنهم، ضحايا المأساة الوطنية، المرشحين للهجرة غير الشرعية، الأشخاص المصابين بفيروس السيدا والمهاجرين غير الشرعيين العائدين، وهذا ما يؤكد بأن الوكالة تعمل على مكافحة كل أنواع الاقصاء والتهميش الاجتماعي والضعف المادي والمعنوي لهكذا نوع من الفئات، وهذا ما يؤدي الى تحسين مستوى معيشتهم وما يؤدي بالضرورة الى التقليل من حدة الفقر والهشاشة.

4.3. حصيلة الخدمات الغير مالية المقدمة من طرف الوكالة

الجدول 08: الخدمات الغير مالية المقدمة من طرف الوكالة

الانشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	120 482
التكوين في مجال التعليم المالي العام	111 480
التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)	1 786
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	4 324
العدد الاجمالي للمقاولين المكونين	238 072
اختبارات المصادقة على المكتسبات	99 458
صالونات عرض/ بيع	30 412
العدد الاجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	367 942

المصدر : www.angem.dz بتاريخ 2022/01/26

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوكالة تقوم بتقديم حزمة من الخدمات الغير مالية، من مرافقة وتكوين، المساعدة في اقامة مختلف المعارض والصالونات وغيرها، حيث بلغ العدد الاجمالي للمستفيدين من الخدمات الغير مالية حوالي 942 367 مستفيد وهو عدد جد معتبر، وهذا ما يدل على أن الوكالة تعمل على تشجيع وتطوير الفكر المقاولاتي، ما يؤدي الى ارتفاع احتمالية استمرارية واستدامة هذه المؤسسات المصغرة على المدى الطويل وهذا ما يعمل على التوسع وخلق مناصب شغل جديدة مستقبلا وبالتالي التقليل من نسبة البطالة وهذا من جهة، ومن جهة أخرى تحسين المستوى المعيشي مما يؤدي بالضرورة الى التخفيف من حدة الفقر.

5.3. عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة

الجدول 09: عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة

صيغ التمويل	عدد المناصب المستحدثة	النسبة
تمويل لشراء مواد اولية	1 247 319	% 89,63
تمويل ثلاثي –الوكالة– البنك– المستفيد	143 335	% 10,31
المجموع	1 390 654	% 100

المصدر: www.angem.dz بتاريخ 2022/01/26

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مناصب الشغل المستحدثة، مند نشأة الوكالة الى غاية 30 سبتمبر 2021 هي 654 390 1 منصب وهو عدد جد معتبر، كما أننا نلاحظ أن أغلب المناصب التي أنشات لتمويل المواد الأولية بنسبة 89,63% لكون أغلب القروض الممنوحة وجهت لهذا الغرض، أما الباقي فهي المناصب التي أنشات لغرض التمويل الثلاثي بنسبة 10,31%، وهذا ما يدل على أن الوكالة قد ساهمت بشكل فعال في امتصاص البطالة.

خاتمة

وفي الأخير ومن خلال دراستنا للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فإنه يمكن القول أنه إذا ما أردنا محاربة الفقر والبطالة، فإنه يجب تفعيل وتطوير صناعة التمويل المصغر في الجزائر.

إختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى **وهي فرضية محققة** تم إثباتها في المحور الاول من الدراسة؛

- الفرضية الثانية **فرضية غير محققة**، فمن خلال المحور الثاني من الدراسة اتضح ان الهيئات المعتمدة في صناعة التمويل المصغر في الجزائر تنقسم بدورها الى هيئات حكومية وهيئات غير حكومية على غرار جمعية تويزة؛
- الفرضية الثالثة وهي **فرضية غير محققة**، فمن خلال المحور الثالث من الدراسة اتضح ان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعمل على توفير خدمة القرض المصغر فقط.

النتائج

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة، حيث يعتبر هذا الأخير من المكونات الرئيسية لظاهرة الفقر؛
- يعتبر التمويل المصغر آلية ناجعة وفعالة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، حيث يمكنه الوصول الى أكبر عدد ممكن من الفقراء وتحسين مستواهم المعيشي؛
- تعتبر تجربة التمويل المصغر في الجزائر حديثة النشأة نظرا لمحدودية مؤسساتها والتي غالبا ما تكون هيئات حكومية وهذا من جهة، ومن جهة أخرى محدودية الخدمات المالية المقدمة؛
- تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتسهيل مختلف الاجراءات الادارية ومنح امتيازات جبائية للفقراء وأصحاب الدخل الضعيف، وذلك في إطار خلق نشاطاتهم المصغرة؛
- تعمل الوكالة على القضاء على التهميش من خلال منح تحفيزات وامتيازات أكثر لأهالي الجنوب؛
- تعمل الوكالة على تمكين المرأة اقتصاديا بما فيها المرأة الماكثة في البيت، حيث تستحوذ فئة النساء على النسبة الأكبر من المستفيدين من خدمة القرض المصغر؛
- الإحصائيات المقدمة بشأن النساء المستفيدات من خدمة القرض المصغر واللواتي أغلبهن ماكثات في البيت، يعكس مدى عمق وصول الوكالة الى أكبر عدد من الفقراء؛
- تعمل الوكالة على خلق المساواة بين طبقات المجتمع وتحقيق العدل في توزيع الدخل بينهم، حيث ان أغلبية المستفيدين من القروض المصغرة متحصلين على مستوى متوسط او دون مستوى؛

- تعمل الوكالة على تحقيق الادماج الاجتماعي للفئات الخاصة، على غرار المحبوسين المفرج عنهم وهذا ما يؤدي الى تخفيض الآفات الاجتماعية والجرائم، والتي كان السبب في معظمها الفقر؛
- يمكن اعتبار الوكالة كآلية للمرافقة المقاولاتية وذلك من خلال الخدمات الغير مالية التي تقدمها.

قائمة المراجع:

- Smahi, A. (2010). microfinanace et pauvereté : quantification de la relation sur la population de tlemcen. département sciences economiques. faculté des sciences economiques, commerciales et sciences de gestion.université Abou Beker Belkaid de Telmcen. Algérie.
- www.angem.dz.
- أمر رقم 72- 64 يتضمن أحداث التعاون الفلاحي. (1972). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(98).
- بعزيز، س. مخلوفي، ط . (2018). دور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري–. مجلة الاقتصاد والقانون. (1). 233- 263.
- بلماحي، ف ز. لبيق، م ب. (2020). التمويل المصغر كالية لاستحداث وتدعيم المشاريع المصغرة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(3). 445- 459.
- بن جلول، خ. بعلي، ح. فلفول، عبد القادر. (2019). دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر (1985-2016). *مجلة التنمية الاقتصادية، 4*(07). 17- 30.
- حاشي، ح . (2017). المقاولاتية كاستراتيجية للحد من البطالة في الجزائر. مجلة تنوير، 1(3). 125- 137.
- صالحي، ن . (2019). دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.
- عريس، م. بابا، ع ق . (2014). محددات وأسباب الفقر في الجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 4(07). 272- 302.
- قسول، أ . (2016). متطلبات تفعيل التمويل المصغر في البنوك الاسلامية– دراسة تجارب دول عربية–. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. الجزائر.
- قورين، ح ق . (2014). ظاهرة الفقر في الجزائر واثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم. *مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية، 6*(12). 16- 25.

- كركوش، ف. (2019). قراءة اقتصادية واجتماعية في أشكال الفقر وأبعاده بالمجتمع الجزائري. مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، 02(04).
- مطاي، ع ق. قسول، أ. بلقلة، إ . (2018). التمويل الأصغر في الجزائر ... الواقع والمأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، 2(1). 132-141.